الأمم المتحدة

E/2014/95

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
8 October 2014
Arabic
Original: English

دورة عام ٢٠١٤

البند ١٠ (د) من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى:

البرنامج الطويل الأجل لتقديم الدعم إلى هايتي

# تقرير الفريق الاستشاري المخصص لهايتي**

موجز

يبرز هذا التقرير النتائج الرئيسية التي توصل إليها الفريق الاستشاري المخصص لهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على إثر زيارتيه إلى واشنطن العاصمة وهايتي، وعلى ضوء الاجتماعات التي عقدها في نيويورك. ويرحب الفريق الاستشاري بالتقدم الملموس الذي أُحرز في هايتي على الجبهتين الاقتصادية والاجتماعية، وهو تقدّم يتجاوز بكثير جهود الإنعاش من كارثة الزلزال. ويعرب الفريق أيضا عن قلقه إزاء قابلية العملية الإنمائية للاستدامة في ظل السياق السياسي الحالي. وعلى الرغم من هذه المخاوف، يؤكد الفريق ضرورة أن تواصل الجهات المانحة الاضطلاع بدورها الفاعل، وذلك نظرا للضعف الشديد الذي يعاني منه البلد، سواء في مواجهة الكوارث الطبيعية أو الصدمات الاقتصادية، ونظرا لضرورة الحفاظ على التقدم الذي أُحرز بالفعل على صعيد التنمية. ويجب تكييف الدعم المقدّم من الأمم المتحدة بحيث يلبي هذه الاحتياجات بشكل أفضل، وذلك مع دخول مرحلة

* E/2014/1/Rev.1، المرفق الثاني.

** تأخر تقديم التقرير لكي يعكس آخر التطورات في هايتي.

271014 271014 14-62236 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

يُحتمل فيها دمج عناصر بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (بعثة الأمم المتحدة). وينادي الفريق أيضا باعتماد نهج ''توحيد الأداء'' لتوجيه أعمال الأمم المتحدة على الأرض. وبالإضافة إلى ذلك، يدعو الفريق إلى زيادة فعالية المعونة من خلال تحسين وتبسيط دعم المانحين والإسراع بوتيرة الإصلاحات التي تقوم بها السلطات الهايتية على صعيد الحوكمة، وذلك بهدف توليد زخم جديد لدعم الجهود الإنمائية للبلد على نحو فعّال.

## أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير هو عاشر تقرير يقدمه الفريق الاستشاري المخصص لهايتي منذ استئناف عمله في عام ٢٠٠٤. وبناء على طلب من حكومة هايتي في ذلك الوقت، اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار ٥٢/٢٠٠٤ الذي قرر بموجبه استئناف عمل الفريق، الذي أنشئ في عام ١٩٩٩ للمساعدة في تنسيق عملية وضع برنامج طويل الأجل لتقديم الدعم للبلد.

ولاية الفريق وتكوينه

٢ - وفقا لمقررات المجلس ٣٢٢/٢٠٠٤ و ٢١١/٢٠٠٩ و ٢٦٧/٢٠٠٩ و ٢٠٧/٢٠١١ و ٢١١/٢٠١١ و ٢٠٩/٢٠١٣ و ٢٠٧/٢٠١٤ و ٢١٠/٢٠١٤ و ٢٢١/٢٠١٤، يضم الفريق الممثلين الدائمين للأرجنتين وإسبانيا وأوروغواي والبرازيل وبنن وبيرو وترينيداد وتوباغو وجزر البهاما والسلفادور وشيلي وفرنسا وكندا وكولومبيا والمكسيك وهايتي لدى الأمم المتحدة وممثل الولايات المتحدة الأمريكية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويرأس الممثل الدائم لكندا لدى الأمم المتحدة الفريق منذ اجتماعه الأول، المعقود في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. ووفقاً لما نص عليه المقرر ٣٢٢/٢٠٠٤، يكون رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والممثل الخاص للأمين العام لهايتي مدعوّين للمشاركة في اجتماعات الفريق.

٣ - وقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٥/٢٠١٣ تمديد ولاية الفريق الاستشاري المخصص لهايتي إلى حين انعقاد دورته الموضوعية في تموز/يوليه ٢٠١٤، وذلك لكي يتابع عن كثب تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الطويلة الأجل لهايتي من أجل تعزيز الإنعاش وإعادة البناء والاستقرار على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي ويقدم المشورة بشأنها، مع إيلاء اهتمام خاص لضرورة كفالة تقديم دعم دولي متسق ومستدام إلى هايتي على أساس الأولويات الإنمائية الوطنية الطويلة الأجل، بالاستناد إلى خطة التنمية الاستراتيجية لهايتي، وتأكيد ضرورة تفادي التداخل والازدواجية مع الآليات القائمة. وطلب المجلس إلى الفريق الاستشاري أن يقدم تقريرا عن أنشطته إلى المجلس في دورته الموضوعية لعام ٢٠١٤.

موجز للأنشطة التي اضطلع بها الفريق

٤ - تشكل زيارتا الفريق إلى واشنطن العاصمة وهايتي أساس معظم الاستنتاجات الواردة في هذا التقرير. ففي ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، توجّه الفريق إلى واشنطن العاصمة حيث

عقد اجتماعات مع مسؤولين كبار من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومنظمة الدول الأمريكية. وأقيمت أيضا مأدبة غداء عمل مع ممثلي منظمة الخدمة العالمية لليهود الأمريكيين، وهي منظمة غير حكومية ناشطة في هايتي. وفي الفترة من ١٢ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٤، قام الفريق بزيارته السنوية لهايتي، حيث التقى بالرئيس ميشيل مارتيلي، ورئيس الوزراء لوران لاموت، ووزير الخارجية دولي بروتس، ورئيس مجلس الشيوخ ديوسول سيمون ديسرا، وغيرهم من كبار المسؤولين وممثلي المجتمع المدني وقطاع عريض من الجهات الفاعلة في مجال التنمية. وزار الفريق أيضا المشاريع التي تقودها منظمات الأمم المتحدة، وبخاصة صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وزار أيضا مخيما للمشردين داخليا يتلقى الدعم من المنظمة الدولية للهجرة في المنطقة الحضرية لبورت - أو - برانس الكبرى.

٥ - وفي إطار التحضير للزيارتين، ولأغراض استخلاص المعلومات بخصوصهما، نظم الفريق اجتماعات مع مجموعة أصدقاء هايتي في نيويورك، وكان من بينها اجتماع مع ألبيرت رامدين، الأمين العام المساعد لمنظمة الدول الأمريكية، وجلسة عمل مع إيف روبير جان، المدير العام للتخطيط في هايتي، ومع نائب الممثلة الخاصة للأمين العام والمنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية في هايتي.

٦ - ويود أعضاء الفريق أن يعربوا عن امتنانهم العميق للسلطات الهايتية وممثلي المجتمع المدني والشركاء الإنمائيين في البلد الذين لم يبخلوا بوقتهم لشرح ما يقومون به من أنشطة وعرض ما أجروه من تحليلات على الفريق في هايتي ونيويورك وواشنطن العاصمة. ويود الفريق أن يعرب عن تقديره الخاص للسلطات العليا في هايتي لما دار بينه وبينها من حوار مفتوح وبنّاء. وبالإضافة إلى ذلك، يعرب الفريق عن امتنانه لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة لما تقدمه من دعم متواصل ومتفانٍ لعمل الفريق؛ وللممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ولنائبي الممثلة الخاصة؛ وللقائم بأعمال المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية بالنيابة خلال زيارة الفريق، إلى جانب فريق الأمم المتحدة القطري بأكمله، لما قدّموه له من دعم متميز. ويعرب الفريق عن امتنانه أيضا للمؤسسات المالية الدولية ومنظمة الدول الأمريكية على تفاعلها المستمر معه واستعدادها لتبادل الآراء والتحليلات معه. ويرد برنامج زيارتي الفريق إلى واشنطن العاصمة وهايتي في مرفق هذا التقرير.

## ثانيا – الزخم المتولّد لجهود التنمية على أرض الواقع

٧ – مع تحقيق هايتي نموا بمعدّل ٤,٣ في المائة في عام ٢٠١٣، يدخل البلد مرحلة جديدة في عملية تنميته. ومن الأمور المشجعة للغاية مستوى النشاط الاقتصادي والتحسينات المادية في بورت – أو – برانس. فمن الجلي أن جهود الحكومة للتواصل مع القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار قد أتت بنتائج إيجابية، ولا سيما فيما يتعلق بالبنية التحتية للطرق وبناء المساكن الخاصة وافتتاح الفنادق والمشاريع الجديدة. ومن دواعي سرور الفريق أن ينوّه بما لمنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، من دور مفيد في هذه الجهود. ومن الأمور الواعدة أيضا أنشطة تشييد البنى التحتية التي تتم في المقاطعات (بما في ذلك الطرق والمطارات والأرصفة البحرية). ولئن لاحظ الفريق وجود دلائل على حدوث انتعاش قوي في عام ٢٠١٣ (انظر E/2013/90، وبالأخص الفقرتان ٨ و ٩)، فقد تبيّن له من الزيارة التي قام بها هذا العام أن البلد دخل مرحلة من التشييد والتنمية تتجاوز بكثيرٍ جهود إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الزلزال.

٨ – وانخفض معدل التضخم من ٦,٥ في المائة إلى ٤,٥ في المائة (من سنة إلى سنة)، وحدث هبوط طفيف في سعر صرف الغورد. وفي هذا السياق، صنّف صندوق النقد الدولي أداء الاقتصاد الكلي في السنة المالية ٢٠١٣ كأداء جيد، كما صنّف الأداء المتحقق في إطار التسهيل الائتماني الممدد الذي يوفره الصندوق كأداء مرضٍ إجمالا. في ظل السياق الدولي المتسم ببطء الانتعاش واستمرار مواجهة قيود اقتصادية في أنحاء كثيرة من العالم، يُعتبر هذا الأداء الإيجابي إجمالا الذي حققته هايتي أمرا جديرا بالإبراز.

٩ – ويتمثل الهدف العام للخطة الاستراتيجية لتنمية هايتي التي وضعتها الحكومة للفترة ٢٠١٠-٢٠٣٠ في أن ينضم البلد إلى فئة البلدان الناشئة في غضون ١٥ عاما. وصحيح أن هذا يتطلب استثمارات ضخمة وزيادة واضحة في متوسط دخل الفرد، ولكن التقدم الذي أُحرز مؤخرا يشير إلى أن هايتي قد بدأت تسير على طريق يمكن أن يقرّبها من تحقيق هدفها الطموح هذا إذا تم الحفاظ على وتيرة التقدّم و لم تزلق هايتي من جديد إلى هوة الاضطرابات السياسية.

١٠ – ولوحظ أيضا حدوث بعض التقدم على الصعيد الاجتماعي. فالتقديرات تشير إلى أن الفقر قد انخفض بنسبة ٤ إلى ٥ في المائة في المناطق الحضرية، وإن ظلت هناك تفاوتات شديدة. ويشير تقرير البلد عن الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٣ المعنون ”هايتي: نظرة جديدة“ (Haïti: un nouveau regard)، الذي أطلقته حكومة هايتي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وقت سابق من هذا العام، إلى أن تقدما هاما قد أحرز في معظم مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. فقد انخفض معدل الفقر المدقع منذ عام ٢٠٠٠ من ٣١ في المائة

إلى ٢٤ في المائة، وتم بلوغ بعض الغايات قبل الموعد المحدد، ومنها تقليص عدد الأطفال ناقصي الوزن بمقدار النصف. وأصدر المعهد الهايتي للإحصاءات والمعلوماتية بيانات جديدة استنادا إلى استقصاء للأحوال المعيشية للأسر أجري بدعم من البنك الدولي، وتبيّن منها أن هناك تحسّنا على صعيدي الدخل والاستفادة من الخدمات.

١١ - وما فتئت الحكومة تولي اهتماما متزايدا لمسألة الفقر المدقع، وهي تنفّذ عدة برامج للتحويلات النقدية التي تستهدف أفقر الشرائح. ومن خلال هذه البرامج، يمكن مثلا للطلاب الحصول على الإعانات المباشرة، ويقدَّم الدعم للأمهات الفقيرات اللاتي يرسلن أطفالهن إلى المدارس. وأُحرز تقدم أيضا بشأن الهدف ٢، الخاص بالتعليم، من الأهداف الإنمائية للألفية، حيث بلغ معدّل الالتحاق بالمدارس ٨٨ في المائة. ومن المبادرات الجديرة بالإشادة أيضا برامج المساعدات الغذائية، بما في ذلك فتح المطاعم المجتمعية، ولا سيما في المناطق الريفية التي ما زال الفقر المدقع متفشيا فيها والتي ينبغي زيادة الدعم المقدم لها لإنتاج الغذاء محليا.

١٢ - وعلى نفس المنوال، انخفض معدل وفيات الأطفال بنسبة ٤٤ في المائة منذ عام ١٩٩٠، أي بمعدّل أسرع من المعدّل العالمي، وبات ٩٠ في المائة من النساء الحوامل يستفدن من زيارة واحدة على الأقل لمراكز رعاية ما قبل الولادة، وهو ما أسهم في حدوث انخفاض ملحوظ في معدل الوفيات النفاسية، الذي يقدّر بنحو ١٥٧ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حيّ وفقا لوزارة الصحة العامة والسكان التي نشرت إحصاءات الوفيات النفاسية للمرة الأولى في عام ٢٠١٣. وتجدر الإشارة إلى أنه وفقا لنتائج الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية لعام ٢٠١٢، انخفض معدل الخصوبة في هايتي من ٦,٣ أطفال لكل امرأة في عام ١٩٨٧ إلى ٤ في عام ٢٠٠٦ و ٣,٥ في عام ٢٠١٢، وهو اتجاه مشجّع ستكون له آثار كبرى في تنمية البلد في الأجل الطويل، ولا سيما إذا تحققت هذه النتائج الإيجابية في المناطق الريفية أيضا. وقد شاهد الفريق خلال الزيارة التي قام بها الدعم الفعّال الذي قدّمه صندوق الأمم المتحدة للسكان وبعثة الأمم المتحدة لمدرسة للتمريض وتدريب القابلات، ولعيادات رعاية الأمومة الموجودة في المنطقة الحضرية الكبرى، وأُعجب بانخراط المهنيين الصحيين الهايتيين في بناء مرافق تحدث فرقا حقيقيا في حياة المرأة.

١٣ - وعلى الصعيد السياسي، قطع الحوار بين الأطراف السياسية الهايتية عدة خطوات إلى الأمام في وقت سابق من هذا العام. فمن خلال الاتفاق السياسي المعروف باسم اتفاق إلرانتشو، والذي يسّره المؤتمر الكنسي الأسقفي لهايتي، تقرَّر إجراء انتخابات مشتركة بحلول ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ لثلثي مقاعد مجلس الشيوخ، ولمجلس النواب بأكمله، وللإدارات البلدية والمجالس المحلية. ودعا الاتفاق أيضا إلى تحويل المجلس الانتخابي الانتقالي إلى

مجلس انتخابي مؤقت جديد يكون مسموحا فيه لكل فرع من أفرع الحكومة بأن يغيّر عضوا من أعضائه الثلاثة. وبعد إبرام الاتفاق، أجري تغيير وزاري واعتمد مجلس النواب قانونا للانتخابات لا يزال ينتظر إقراره من مجلس الشيوخ. وصحيح أن هذه العملية لم تخفف من حدة التوترات السياسية، ولا سيما بين السلطة التنفيذية ومجموعة تتكون من ستة أعضاء في مجلس الشيوخ، ولكن إقامة حوار بين الأحزاب السياسية، بدعم من منظمات المجتمع المدني، هو أمر يشكل في حد ذاته خطوة في الاتجاه الصحيح في مجال بناء قدرة المجتمع على الوصول إلى حلول جماعية.

١٤ - غير أن هذه العملية يجب أن تُستكمل بتنظيم الانتخابات التي تأخرت طويلا عن موعدها، وذلك تجنّبا لوضع تكون فيه السلطات المحلية والجمعية الوطنية قد فقدت ولايتها القانونية، فتجد الحكومة نفسها مضطرة لتحديد تاريخ الانتخابات والقيام بوظائف أخرى عن طريق المراسيم المباشرة. وهذا قد ينعكس سلبا على ثقة الجهات المانحة وعلى التقديم الفعلي للدعم الإنمائي إلى هايتي، ذلك أن خطر فتور همة المانحين هو خطر قائم دوما، حتى مع الشركاء الطويلي الأجل. ويجب أن تكون تأدية المؤسسات السياسية الأساسية لوظائفها بالشكل السليم من الأمور ذات الأولوية، طالما ظل الدعم الدولي يشكل متطلبا بالغ الأهمية لتحقيق الأهداف الإنمائية لهايتي بشكل كامل.

## ثالثا - ضرورة استمرار الجهات المانحة في الاضطلاع بأدوارها الفاعلة

١٥ - تستغرق العمليات الإنمائية وقتا طويلا، وهذا ينطبق على هايتي بقدر أكبر نظرا لضعفها في مواجهة الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع البشر. وقد سادت حالة من عدم الاستقرار السياسي خلال العقود الثلاثة الماضية، وهو أمر ما زال يهدد بالتأثير سلبا على دعم التنمية. وفي هذا الصدد، تشكل قرارات الجهات الفاعلة السياسية في هايتي العامل الرئيسي. غير أن هناك مخاطر أخرى ليس للهايتيين سوى قليل من السيطرة عليها. فالكوارث الطبيعية، ولا سيما السيول الناجمة عن الأعاصير والزلازل، تمثل عراقيل تعترض عملية التنمية بشكل متكرر، كما أنها تسببت في تدهور البيئة المادية في هايتي.

١٦ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن اقتصاد هايتي هو اقتصاد صغير مفتوح على العالم، وهو بالتالي حسّاس للتغيّرات في الاتجاهات الإقليمية والعالمية. فقد يُحدث ارتفاع في أسعار السلع الأساسية صدمات في الاقتصاد الهايتي، مما قد يكون له انعكاسات مباشرة على قطاعي الطاقة والنقل مثلا، وهو ما يولّد ضغطا إضافيا على الحكومة لاستيعاب هذه الزيادات عن طريق

الإعانات المقدمة من المال العام. وبالمثل، فإن التقلب في أسعار السلع الأساسية الأخرى، وخاصة القمح والأرز، له انعكاسات مباشرة على ميزان المدفوعات.

١٧ - ويعتبر قطاع الطاقة إجمالا أحد أضعف مكوّنات الاقتصاد الهايتي، حيث البنية التحتية لا تفي بالغرض والإدارة سيئة. ويعتبر إصلاح سد بيليغري خطوة واعدة. ومع ذلك، فإن عملية إحداث التحوّل في المرافق العامة ستستغرق وقتا لا محالة، وستستوعب الحكومة على الأرجح عبء سدّ عجز هذه المرافق لفترة طويلة إلى أن تتسنى إعادة هيكلة النظام بفعالية.

١٨ - وبناء القدرات في هايتي هو عملية طويلة ستستلزم مشاركة مستمرة من جانب جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة إذا ما أريد تحقيق تقدم مستدام. ويدعو برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل إسطنبول) المجتمع الدولي إلى حشد الدعم المستمر من أجل تعزيز القدرات الإنتاجية لمجموعة أقل البلدان نموا التي من بينها هايتي، وذلك تحت قيادة تلك البلدان. وفي حالة هايتي، يلزم إيلاء اهتمام خاص لقطاعات الزراعة والصناعات التحويلية والسياحة.

١٩ - ويمثل قطاع التعليم أحد القطاعات الأخرى التي تحتاج معالجتها إلى وقت طويل. وكما ذكر أعلاه، تم تحقيق نتائج ملموسة على صعيدي بناء المدارس وفرص الحصول على التعليم، وذلك عبر سبل منها إنشاء برنامج للتحويلات النقدية المشروطة مخصص لهذا الغرض واستحداث ضريبة جديدة لتمويله. ومع ذلك، فإن جميع الجهات الفاعلة تسلّم بأن جودة التعليم لا تزال غير كافية، وأنها ستظل كذلك حتى يتم وضع الهياكل اللازمة لتدريب معلّمي المستقبل وإنفاذ المعايير التعليمية بما يلائم احتياجات البلد.

٢٠ - وما زال التقدم المحرز على الصعيد البيئي متفاوتا جدا هو الآخر. فالزيادة الكبيرة المتحققة في مساحة المزارع الحرجية لم تفض بعد إلى وقف ظاهرة إزالة الغابات (لا تمثل الغابات الطبيعية سوى ٢ في المائة من مساحة الأرض)، وهو أمر متوقع طالما استمر ٩٠ في المائة من الأسر المعيشية الهايتية في استخدام الفحم في طهي الطعام. ولاحظ الفريق حدوث زيادة في استهلاك البروبان ساعدت عليها الحوافز الضريبية والإعانات واستخدامه في المنازل المعاد بناؤها بدعم من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والتي قام الفريق بزيارتها في المنطقة الحضرية الكبرى. وتقوم منظومة الأمم المتحدة بدور محفّز في هذا الصدد، وهي ينبغي أن تستمر في ذلك من خلال مجموعة مشاريعها وعن طريق إعادة تطبيق مثل هذه الابتكارات على نطاق أكبر في حال نجاحها. ولا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به من أجل تحقيق فعالية الحماية البيئية، مع مراعاة ما يلزم من تركيز على حماية التنوع البيئي والتصحاح.

٢١ - وقد قُصد بعملية إصلاح الدولة، التي يقودها مكتب الإدارة والموارد البشرية تحت إشراف مكتب رئيس الوزراء، أن تكون عملية طويلة الأجل ربما تستغرق مدة تصل إلى ١٠ سنوات. وفي الوقت نفسه، تشكل أنشطة التوجيه التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الإنمائيين أمرا بالغ الأهمية لتعزيز المهارات بشكل مطّرد في مجال الخدمة العامة، سواء في الإدارة المركزية أو في المقاطعات والبلديات، حيث القدرات ضعيفة بشكل خاص. وبالتالي، فإن الدور المستمر الذي يقوم به الشركاء في المجالين التقني والمالي، بما في ذلك في إطار الارتقاء بالمدرسة الوطنية للإدارة العامة وتوفير المعدات والمرافق، لا يزال يمثل شرطا ضروريا لبلوغ الأهداف الإنمائية الطموحة التي وضعتها الحكومة، وكانت موفّقة في ذلك.

٢٢ - وفي حين يمثل معدل النمو وإحصاءات الفقر الصادرة مؤخرا باعثا على التفاؤل، فإن العديد من خبراء الاقتصاد والشركاء الإنمائيين الذين اجتمع بهم الفريق، ومن بينهم ممثلو المؤسسات المالية الدولية، يتوقعون أن الأمر سيستغرق كثيرا من الوقت قبل أن يكون للنمو انعكاس على مستويات معيشة السكان. وقد ازداد حجم هذه المشكلة نظرا لأن تفاوت الدخول في هايتي قد ازداد، حيث ارتفع معامل جيني من ٠,٦١ في عام ٢٠٠١ إلى ٠,٦٦ في عام ٢٠١٢. ويبلغ معدل البطالة الرسمي ٢٧ في المائة، وتشير التقديرات إلى أن ثلثي السكان إما عاطلون عن العمل وإما يعملون بشكل غير كامل. ووفقا لتقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٣، فإن العمل في وظيفة لا يعني بالنسبة إلى الكثير من الناس تلبية احتياجاتهم الأساسية، حيث يعيش ٤٤,٩ في المائة من الأشخاص العاملين على دخل يقل عن ١,٢٥ دولار في اليوم. ويشكل تزايد التفاوت عاملا لا يجوز الاستهانة بتأثيره المزعزع للاستقرار. وبالتالي يلزم الاستثمار بصورة مستمرة في وسائل أخرى للحد من الفقر ريثما تعمّ مكاسب النمو على السكان بصورة أشمل.

٢٣ - ووفقا لأحدث الأرقام، يبلغ عدد المشردين داخليا الذين ما زالوا يعيشون في المخيمات نحو ٩٠ ٠٠٠، وهذا يمثل انخفاضا حادا مقارنة بعددهم البالغ ١,٣ مليون نسمة في أعقاب الزلزال. والظروف المعيشية سيئة للغاية، ولا سيما فيما يتصل بحالة مرافق الصرف الصحي. وعلى الرغم من أنشطة التدريب والتوعية التي تنفذها المنظمة الدولية للهجرة وغيرها من المنظمات، فإن الوجود الوطني والدولي في تلك المخيمات لا يبدو من وجهة نظر الفريق متناسبا مع حجم احتياجات السكان والتهديدات التي تشكلها الأمراض لهذه الفئة الضعيفة من الناس، بما في ذلك الأمراض التي ظهرت مؤخرا في البلد كالكوليرا والشيكونغونيا. ولذلك فإن الفريق يدعو إلى مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية. ويشدد الفريق أيضا على أهمية الدور الذي تقوم به المنظمة الدولية للهجرة ومنظومة الأمم المتحدة

في هذه الجهود، في ظل وقف عدد كبير من المنظمات الدولية غير الحكومية لعملياتها في البلد بعد تقديمها المساعدة الطارئة على إثر وقوع الزلزال وتفشي وباء الكوليرا.

٢٤ - وفي حين يتفهم الفريق المخاوف التي أثارتها السلطات الهايتية بخصوص احتمال أن يكون الاستمرار في توفير الخدمات عاملا مشجعا للمشردين على الإقامة في المخيمات لآجال طويلة، فإنه يشدد أيضا على أهمية تقديم دعم محدّد الوجهة بدقة للسكان الذين يعيشون في ظروف بالغة الهشاشة كهذه، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالانتفاع بمرافق المياه والصرف الصحي. ويمكن أن يشمل هذا الدعم أيضا تقديم الإعانات للأشخاص للانتقال إلى أماكن إقامة أخرى وإزالة الخيام، على غرار ما شاهده الفريق في مخيّم داهومي، الذي نُفّذت فيه هذه العملية بدعم من المنظمة الدولية للهجرة. ويُتوقّع من الجهات الفاعلة الوطنية أن تضطلع بدور استباقي في تقديم الحلول المستدامة والتماس الدعم من المجتمع الدولي عند الحاجة.

٢٥ - ويجري توليد زخم في هايتي، ويلزم مؤازرة هذا الزخم على النحو الملائم. ويمثل احتمال حدوث انخفاض حاد في حجم الدعم الدولي أمرا مقلقا للعديد من الجهات الناشطة على الأرض. وهو يطرح أيضا مخاوف بخصوص إمكان استدامة الدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى هايتي، وهو دعم يمر بمرحلة انتقالية.

## رابعا - تكييف الدعم المقدم من الأمم المتحدة في سياق العملية الانتقالية

٢٦ - يتألف فريق الأمم المتحدة القطري في هايتي من ١٩ وكالة وصندوقا وبرنامجا. وقد حدثت خلال السنوات الأخيرة تغيّرات كبيرة في حجم ونطاق الأنشطة التي تقوم بها هذه الجهات، فهي شهدت زيادة كبيرة في أعقاب زلزال كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، ثم اتجهت إلى الانخفاض المطّرد منذ عام ٢٠١٢. وكان الانخفاض ناتجا عن انخفاض حجم التمويل، وخاصة في ظل عدم تجديد موارد صندوق إعادة إعمار هايتي الذي أنشئ بعد وقوع الزلزال. وتسببت هذه التقلبات في صعوبة تكيّف الكيانات المعنية مع الاحتياجات المتغيرة للبلد، كما أنها تحدّ من قدرتها على تسلّم المهام من بعثة الأمم المتحدة بعد دمج عناصرها. ويشدد الفريق على أهمية الدور الذي يضطلع به فريق الأمم المتحدة القطري في دعم جهود السلطات الهايتية، ولا سيما خلال المرحلة الانتقالية التي تقوم فيها عناصر وجود الأمم المتحدة بدور فاعل، ويهيب بالجهات المانحة توفير التمويل لدعم الأولويات الرئيسية للحكومة. ويرحب الفريق أيضا باتخاذ منظمة العمل الدولية قرارها الأخير بإنشاء وجود دائم لها في هايتي من جديد.

٢٧ - وينعكس النهج وآلية التعاون المشتركين بين وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، إلى جانب الأنشطة التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة في مجال التنمية، في الإطار الاستراتيجي المتكامل. والإطار، بصيغته الحالية، هو استراتيجية تغطي فترة السنوات الأربع من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٦، وتركّز ليس فقط على البرامج الاقتصادية والاجتماعية، بل وعلى دعم سيادة القانون والحوكمة وإدارة أخطار الكوارث. وقد روعي فيها أن تكون متوافقة مع الخطة الاستراتيجية لتنمية هايتي، وهي قد حظيت بتأييد الحكومة.

٢٨ - في وقت سابق من هذا العام، قرر رؤساء الوكالات وضع تصوّر مسبق لفحوى استعراض منتصف المدة للإطار الاستراتيجي المتكامل بحيث تراعى فيه بشكل أفضل العناصر المستجدة من قبيل احتمال دمج عناصر بعثة الأمم المتحدة، والبرمجة الأطول أجلا، والوثائق الاستراتيجية الجديدة المقدّمة من الحكومة، بما في ذلك خطتها الاستثمارية الثلاثية السنوات، والمصادر الجديدة للبيانات اللازمة لتحديد خطوط الأساس وقيم المؤشرات. ويرحب الفريق بهذه المبادرة ويتطلع إلى معرفة مزيد من المعلومات عن الإطار المنقح.

٢٩ - وفي هذا السياق، يشدد الفريق على ضرورة اتخاذ خطوات إضافية لتطبيق نهج ''توحيد الأداء'' على أعمال منظومة الأمم المتحدة في هايتي. وبينما تشهد هايتي تطوّرا ينتقل بها من مرحلة المساعدة الإنسانية وإعادة الإعمار إلى مرحلة تنفيذ عملية إنمائية حقة، يلزم تحديد طرائق لتحقيق قدر أكبر من التكامل بين أساليب عمل كيانات الأمم المتحدة. فإلى جانب تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد، قد يخلق هذا النهج حافزا للحكومة على إعداد البرامج الوطنية المتجاوزة للخطوط الفاصلة بين اختصاصات الوزارات، وعلى اللجوء إلى منظومة الأمم المتحدة لتوفير التمويل المشترك. ومن شأنه أيضا أن يسهّل على الجهات المانحة توجيه ما تقدّمه من دعم عبر منظومة الأمم المتحدة، وذلك بفضل زيادة الوضوح والمرونة. ويدعو الفريق المنسق المقيم للأمم المتحدة/منسق الشؤون الإنسانية في هايتي إلى اتخاذ خطوات استباقية في هذا الاتجاه، ويشجع كيانات الأمم المتحدة الناشطة على الأرض، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على القيام بدور فاعل في هذه الجهود.

٣٠ - وكان الفريق شاهدا على ما تولّد من قيمة مضافة بفضل الجهود المشتركة التي بذلها العديد من كيانات الأمم المتحدة عندما قام بزيارة المدرسة الوطنية للقابلات، التي شيّدتها الوحدات الهندسية التابعة لبعثة الأمم المتحدة ويقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان بتجهيزها بالمعدات واللوازم، ومراجعة مناهجها الدراسية، وإمداد عملياتها بالدعم التقني. وقد فتح هذا المنشأ، الموجود داخل أكبر مستشفى للولادة في هايتي، أبوابه لـ ٨٠ دارسة في مجال القبالة بعد سنتين من الانقطاع بعد انهيار مبنى المدرسة القديم خلال الزلزال. وزار الفريق أيضا

مركزا للأمومة وتنظيم الأسرة يتلقى الدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومتطوعي الأمم المتحدة في بورت - أو - برانس. وهو يشجع منظومة الأمم المتحدة على توسيع نطاق تغطية مثل هذه الأنشطة في المقاطعات، وذلك في ظل الحاجة المستمرة إلى تحسين صحة الأمهات في جميع أنحاء البلد.

٣١ - وبالمثل، ينوّه الفريق بالبرنامج المتكامل المعنون ”مبادرة الساحل الجنوبي“ الذي تديره عدة وكالات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وجهات أخرى)، والذي قام الفريق بزيارته في عام ٢٠١٣. فهذا المشروع، الذي يهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة في المقاطعة الجنوبية، يشكل واحدة من تجارب ”توحيد الأداء“ على الصعيد المحلي التي يمكن محاكاتها في مبادرات أخرى لمنظومة الأمم المتحدة على نطاق أوسع.

٣٢ - وكان من دواعي سرور الفريق ما لاحظه من اهتمام من منظومة الأمم المتحدة بتعزيز القدرات الوطنية. ففي قطاع الصحة، على سبيل المثال، تحظى خطط الحكومة بالدعم من منظمة الصحة العالمية ومن منظومة الأمم المتحدة ككل، وقد أطلق الأمين العام بنفسه المرحلة الثانية من حملة التحصين الكبرى ضد الكوليرا، كما أطلق مع رئيس الوزراء حملة لمرافق التصحاح في المقاطعة الوسطى. وتقدم منظومة الأمم المتحدة أيضا دعما مهما للهياكل الهايتية المنشأة لمنع وإدارة الكوارث.

٣٣ - وقد لا يكون عمل الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة في هايتي واضحا للعيان دوما، فهو يركز على تنمية القدرات وينطوي على دور يمارس في الأجل الطويل لتوجيه الهياكل الوطنية دعما للوزارات القطاعية. ومن الأهمية بمكان، مع ذلك، زيادة الطاقات الاستيعابية للمؤسسات الهايتية.

٣٤ - وكما أشار الأمين العام في تقريره إلى مجلس الأمن (انظر S/2014/617)، من المتوقع أن تفضي عملية دمج العناصر والتحوّل التي تمر بها بعثة الأمم المتحدة إلى تقليص حجم البعثة من حيث الوجود المادي وعدد الأفراد، وهذا بخلاف القوات نفسها. ومن المرجّح بالتالي أن تتم عملية سحب تدريجي لأدوار البعثة في المجالات المتصلة ببناء المؤسسات. في التقرير الذي قدمه الفريق إلى المجلس في العام الماضي (E/2013/90)، سلّم الفريق بأنه ربما تتبيّن صعوبة النقل التدريجي للمسؤولية عن أنشطة البعثة إلى وكالات الأمم المتحدة في مجالات من قبيل الحوكمة وحقوق الإنسان والتأهب للكوارث، وذلك نظرا للمعوقات المتصلة بالميزانية. ولذلك، تدعو الحاجة إلى بذل جهود خاصة من أجل تأمين استمرار منظومة الأمم المتحدة في تقديم المساعدة في المجالات المتعلقة ببناء السلام.

٣٥ - وترحب المجموعة بفكرة الشروع في عملية لوضع خطة انتقالية شاملة تشارك فيها بعثة الأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وحكومة هايتي والجهات المانحة التي تساهم في أنشطة منظومة الأمم المتحدة على الأرض. وتشكل زيادة التعاون فيما بين كيانات الأمم المتحدة لتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد جزءا من الحل، وذلك انطلاقا من روح مبادرات ''توحيد الأداء''. وستكون التعبئة المشتركة للموارد مهمة أيضا من أجل إعطاء الجهات المانحة دورا فاعلا. وخلال هذه العملية، ينبغي أن تزوّد وكالات الأمم المتحدة مكاتبها في هايتي بالدعم والإمكانيات بما يتناسب واحتياجاتها في ظل هذه الظروف الاستثنائية.

٣٦ - وينبغي أيضا تناول مسألة وضع خطة بديلة للأنشطة الإنسانية والإنمائية التي تقوم بها الأمم المتحدة لتطبيقها في حال تم تقليص وجود بعثة الأمم المتحدة بدرجة كبيرة، وإن كان هناك على ما يبدو اتفاق عام على الإبقاء على عنصر شرطي قوي في البعثة. بل إنه في واقع الأمر ينبغي الإبقاء على الدعم المقدم إلى الشرطة الوطنية الهايتية عند مستواه العالي، على الأقل إلى أن يبلغ قوام الشرطة العدد المستهدف لعام ٢٠١٦، والبالغ ٠٠٠ ١٥ ضابط. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، كان قوام الشرطة الوطنية يبلغ حوالي ٠٠٠ ١١ ضابط (أقل من ١٩ في المائة منهم من النساء)، وهو ما يدعو إلى مواصلة الجهود الرامية إلى استقدام وتدريب طلاب الشرطة المستجدّين. ويتعيّن على الجهات المانحة أن تأخذ في اعتبارها أن تأدية الشرطة الوطنية لوظائفها على النحو السليم متطلب رئيسي لترسيخ سيادة القانون في هايتي وللحفاظ على المكاسب الإنمائية التي تحققت، وأن هذين الأمرين يجب أن يسيرا جنبا إلى جنب.

## خامسا - زيادة فعالية المعونة

٣٧ - منذ انتهاء ولاية اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، ترتكز العلاقة بين حكومة هايتي وشركائها الإنمائيين على الخطة الاستراتيجية لتنمية هايتي التي ترسم الخطوط العريضة لرؤية أطول أجلا وتعبّر عن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وعن الحاجة إلى إجراء إصلاح على صعيد الحوكمة. وتُرجمت الخطة الاستراتيجية إلى سلسلة متتالية من الخطط الاستثمارية ثلاثية السنوات التي تركّز على رفع معدّلات النمو والحد من الفقر، ومن المقرر إدراجها في قانون مالية الدولة الذي يصدر كل سنة.

٣٨ - وتتضمن الخطة الاستراتيجية إشارة صريحة إلى فعالية المساعدة الإنمائية، بما في ذلك إحكام البلدان المستفيدة السيطرة الفعلية على سياساتها الإنمائية، وإلى تنسيق المساعدة ومواءمة الدعم المقدم من الجهات المانحة مع استراتيجيات البلد.

٣٩ - وفي الممارسة العملية، يتم التنسيق بين الجهات المانحة بتيسير من مجموعة ''الاثني عشر زائدا''، وهي منتدى غير رسمي للتنسيق بين الجهات المانحة يضم ١٥ من الجهات الفاعلة الثنائية والمتعددة الأطراف ويجتمع مرة في الشهر على الأقل، برئاسة نائب الممثلة الخاصة للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية، الذي يقدم مكتبه الدعم بأعمال الأمانة للفريق. وبالإضافة إلى ذلك، يشارك المدير القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الاجتماعات كمراقب. ويرحب الفريق الاستشاري المخصص بالدور الهام الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة في هذه المساعي دعما للسلطات الهايتية والجهات المانحة عموما.

٤٠ - وكانت مجموعة ''الاثني عشر زائدا'' شريكا نشطا في وضع الإطار الجديد لتنسيق المعونة الخارجية لتنمية هايتي، الذي أُطلق في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ من أجل تحقيق مواءمة أفضل بين المعونة الإنمائية الخارجية والأولويات الوطنية. في آذار/مارس ٢٠١٤، عقدت اللجنة المعنية بفعالية المعونة، وهي هيئة أنشئت وفقا للإطار، أول اجتماعاتها بمشاركة أطراف شديدة التنوّع، وتمخّض الاجتماع عن بيان اتفق فيه المشاركون على تنفيذ خارطة طريق مشتركة.

٤١ - وستتاح الإمكانية لتفعيل هذه الآليات من خلال الوحدات المنشأة للتخطيط وإجراء الدراسات في جميع الوزارات التنفيذية. ولهذه الوحدات دور محوري في وضع تصورات المشاريع وتخطيطها ورصدها، إلى جانب تنسيق الأنشطة التي يضطلع بها الشركاء وتقديم الدعم لما يُعرف بالطاولات القطاعية والمواضيعية. وتمثل هذه الطاولات محافل يشارك فيها جميع الجهات الفاعلة والمنظمات غير الحكومية في قطاع ما، تحت قيادة وزارة معيّنة. وفي الممارسة العملية، ما زالت وحدات التخطيط والدراسات تعاني الضعف، ويرهن إحراز التقدم في تعزيز هذه الوحدات برغبة فرادى الوزراء في إجراء الإصلاحات والاستفادة من هذه الوحدات. وينبغي بذل مزيد من الجهد لتشجيع الوزارات على تفعيل هذه الآليات من أجل زيادة الخضوع للمساءلة العامة، وزيادة ثقة الجهات المانحة، وتحسين إيصال المعونة. وبما أن الطاولات المواضيعية والقطاعية قد أسفرت عن نتائج متباينة، ينبغي أيضا أن يتم توظيفها بشكل أكثر منهجية.

٤٢ - ومن المجالات الأخرى التي يمكن إحراز تقدّم فيها مجال مواءمة المعونة مع أولويات الحكومة واستراتيجياتها. وقد أعربت السلطات الهايتية عن توقّعات قوية فيما يتعلق بمواءمة

الدعم المقدّم من الجهات المانحة. ولإحراز تقدم ملموس في هذا المجال، ينبغي أن يراعى لدى التحضير لتنفيذ الخطط الاستثمارية الثلاثية السنوات التي تفضي إلى تفعيل الخطة الاستراتيجية أن يتم التحضير بالتشاور مع الشركاء وبمشاركة قوية من الوزارات القطاعية، لا وزارة التخطيط فقط.

٤٣ - ويتطلّب إحراز التقدم على صعيد فعالية المعونة مزيدا من الشفافية على صعد شتى. فيلزم أن تمتثل الجهات المانحة للالتزامات المتصلة بالشفافية، وذلك بأن تطلع وزارة التخطيط، المسؤولة عن تتبّع مدفوعات المعونة، على المعلومات المتعلقة بأنشطتها. وفي الوقت نفسه، تتوقع الجهات المانحة من الحكومة إجراء عدد من الإصلاحات المؤسسية لعمليات إدارة المالية العامة والإدارة العامة والمشتريات. وفي هذا الصدد، يرحب الفريق بما جرى من صياغة لقانون جديد لمكافحة الفساد. وتتطلب الإصلاحات أيضا تعزيز المؤسسات الرقابية، بما في ذلك ديوان المحاسبة والمنازعات الإدارية الأعلى، وتقديم المعلومات إلى البرلمان. ويستلزم هذا الأمر أيضا تجنب الاتفاقات الجانبية وتوثيق إجراءات المشتريات وحفظ سجلاتها بالشكل السليم. ومن المرجح أن تؤدي هذه الإصلاحات إلى زيادة الدعم المباشر الذي يقدمه بعض الجهات المانحة للميزانية. ويحث الفريق جميع الجهات الفاعلة على اتخاذ المزيد من الخطوات نحو الامتثال الكامل لما عليها من التزامات في هذا الصدد.

٤٤ - وما فتئت الجهات الهايتية الفاعلة في المجال الإنمائي تطالب المنظمات المانحة بتبسيط إجراءات دفع الأموال، وذلك للإسراع بتنفيذ المشاريع. وهناك عدد من المتحاورين مع الفريق متفق مع الرأي القائل بأن بعض التقدم قد أُحرز في هذا الصدد، وهو أمر ساعد عليه زيادة عدد الجهات الهايتية المتعاقدة القادرة على تنفيذ الأنشطة. وفي ظل ما لهذه المسألة من أثر مهم على الطريقة التي يُنظر بها إلى الدعم الإنمائي من جانب المستفيدين في هايتي، ينبغي استعراض هذه الإجراءات وتعديلها بانتظام بهدف تعزيز الكفاءة في تقديم المعونة.

٤٥ - وقد شكّل عدم وجود ميزانية وطنية موافَق عليها من البرلمان للسنة الحالية عائقا أمام تحقيق المزيد من فعالية المعونة، حيث تُنفق الحكومة على عملياتها من ميزانية السنة السابقة. وما زال تمويل أكثر من نصف الميزانية معتمدا على الدعم الدولي. وتستفيد الحكومة أيضا من التمويل المقدّم في إطار تحالف بتروكاريبي، والذي يمثل جزءا كبيرا من إجمالي الإيرادات المحلية ويسهم في تمويل برامج التحويلات النقدية وغيرها من البرامج. ولعل هايتي وجميع شركائها في التنمية سيستفيدون من إقامة حوار منتظم حول انعكاسات الدعم الدولي على الميزانيات من أجل تعزيز إمكانية التنبؤ بالموارد وتجنب الأنماط غير المستدامة.

٤٦ - وعلى مدى العام الماضي، اتخذت الحكومة خطوات من أجل تجديد شراكاتها مع المنظمات غير الحكومية. ففي ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، افتتح رئيس الوزراء منتدى المنظمات غير الحكومية الوطنية الذي عُقد بناء على التزام قُطع في السنة السابقة في اجتماع عُقد على هامش الجمعية العامة لمناقشة دور المنظمات غير الحكومية في عملية التنمية. وهناك الآن ما يزيد على ٥٠٠ منظمة غير حكومية مسجلة ومعترف بها قانونا من وزارة التخطيط. وتمثل هذه التطورات أمرا مشجّعا من وجهة نظر الفريق الذي دأب على الاجتماع بممثلي المجتمع المدني خلال زياراته. وهو يشيد بكيانات الأمم المتحدة الموجودة في هايتي لما بذلته من جهود لتعزيز مشاركة المجتمع المدني في آليات تنسيق المعونة، بما في ذلك الطاولات القطاعية، وإن تباينت المساهمات الفعلية للمنظمات غير الحكومية. ولا تزال هناك حاجة إلى توضيح وتبسيط الإجراءات والأنظمة المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية العاملة في هايتي، ولذا يشجِّع الفريق على مواصلة العمل على إعداد مشروع قانون بشأن هذه المسألة من خلال عملية مفتوحة وتشاركية، وذلك بهدف تجديد العلاقات التعاونية بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية.

٤٧ - وتوجد في هايتي آليات قائمة لإجراء التحسينات النوعية الرئيسية في مجال فعالية المعونة. وينبغي الآن توظيف هذه الآليات بشكل كامل لتعزيز المساءلة وإعطاء البلد دورا فاعلا في المرحلة الجديدة من علاقته بالجهات المانحة. وتقود الحكومة هذه العملية، وهي وضعت صكوكا بهذا الشأن لتوجيه عملية التنمية برمتها. وينبغي أن تقوم بترويجها مجتمعةً لدى الجهات المانحة بحيث تعمل بشكل متوائم مع عمل مختلف الوزارات. وينبغي تعزيز متابعة خارطة الطريق التي أُعدّت في سياق إطار تنسيق المعونة الخارجية، بما في ذلك من خلال إعطاء القادة الهايتيين دورا أكبر. ولعل تقديم جميع الشركاء للإسهامات، سواء أكانوا من الجهات الفاعلة التقليدية أم من الجهات الفاعلة في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، يشكل متطلبا ضروريا أيضا لكي يكون للعملية مغزى. ويدعو الفريق حكومة هايتي وجميع شركائها إلى إيلاء أولوية عالية لهذه العملية.

## سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

٤٨ - كان الفريق الاستشاري المخصص شاهدا على التقدم المحرز باستمرار على صعيد الحالتين الاقتصادية والاجتماعية في هايتي منذ الزلزال المدمر الذي وقع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وصحيح أن الفريق كان قد أعرب في الماضي عن قلقه إزاء عدم وجود رؤية لتنمية هايتي في الأجل المتوسط إلى الطويل، ولكنه يشعر الآن بالتشجيع لوجود

أدوات تخطيط تتضمن جدول أعمال طموحا لهايتي وأهدافا إنمائية ملموسة. ويرحب الفريق أيضا بالتقدم الملموس المحرز على الأرض على الجبهتين الاقتصادية والاجتماعية، وهو يهنئ جميع الجهات الهايتية الفاعلة في المجال الإنمائي على ما قامت به من عمل شاق من أجل الانتقال بهايتي إلى الخطوة التالية في تاريخها.

٤٩ - وبصرف النظر عمّا أُحرز من تقدّم ملموس، ما زالت هناك شواغل لدى الفريق بخصوص قابلية العملية الإنمائية للاستدامة في ظل الظروف السياسية الراهنة. فحتى وقت كتابة هذا التقرير، لم يكن إجراء الانتخابات التي تأخرت طويلا عن موعدها قد تأكّد، ولم تزل التوترات السياسية قائمة في ظل غياب الرغبة في التوصل إلى حلول مقبولة. وليست هذه المنازعات السياسية سوى انعكاس لضعف المؤسسات التنظيمية، بما في ذلك نظام العدالة والمؤسسات الإصلاحية، كما أنها تكشف عن درجة الهشاشة التي ما برحت تعتري سيادة القانون في هايتي. ويبدو أنه لم تتبلور بعد الرغبة في التقيّد بالقواعد المكتوبة المحددة بوضوح، وفي بناء الهياكل الإدارية والقضائية اللازمة لإنفاذها؛ ومن هنا تنبع الحاجة إلى مواصلة تقديم التوجيه والدعم للمؤسسات الهايتية. ويرى الفريق أنه ينبغي زيادة القدرة على تقديم المساعدة إلى المؤسسات الهايتية مع تقليص حجم وجود الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام، مع إعطاء كل من بعثة الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري دورا هاما. ويشكل هذا الدعم المقدم من الأمم المتحدة متطلبا لازما للمحافظة على مكاسب التنمية واستغلال الزخم الإيجابي المتولّد على أرض الواقع من أجل الانتقال إلى الخطوة التالية.

٥٠ - وفي ظل الهشاشة المستمرة التي تعاني منها هايتي وما تواجهه من احتياجات اقتصادية واجتماعية ملازمة لفئة أقل البلدان نموا التي ينتمي إليها البلد، ينبغي أن يستمر الشركاء في تنمية هايتي في تفاعلهم مع الحكومة، وأن يقوموا بذلك في إطار من الشراكة الحقيقية التي يغلب عليها الحوار والشفافية من الجانبين. ويشجع الفريق الحكومة وشركاءها على المضيّ قدما في هذا الاتجاه، والنظر في صياغة اتفاق يحدد ما هو متوقَّع من كل مكوّن، ويحدد الأهداف المتوسطة الأجل. وتيسيرا للرجوع إلى التوصيات الواردة في صلب هذا التقرير، قام الفريق بتلخيصها أدناه لكي ينظر فيها جميع الجهات الفاعلة المعنية والمجلس.

٥١ - من أجل استدامة عملية التنمية، يشجع الفريق الشركاء في تنمية هايتي على القيام بما يلي:

(أ) الاضطلاع بدور نشط في آليات التنسيق بين الجهات المانحة، ولا سيما إطار تنسيق المعونة الخارجية، والعمل على تنفيذ الالتزامات المشتركة جنبا إلى جنب مع الجهات المانحة التقليدية والشركاء من بلدان الجنوب؛

(ب) اتخاذ خطوات استباقية لكفالة تواؤم الدعم مع الأولويات والبرامج التي حددتها حكومة هايتي، والواردة في الخطة الاستراتيجية لتنمية هايتي وخطط الاستثمار الثلاثية السنوات وغيرها من وثائق المتابعة، والتواصل مع الوزارات القطاعية ذات الصلة تحقيقا لهذه الغاية؛

(ج) دعم تنمية القدرات الإنتاجية لهايتي في القطاعات الرئيسية، كالسياحة والزراعة والصناعات التحويلية، وفقا للقرارات المتخذة من الحكومة؛

(د) الاستمرار في تبسيط إجراءات دفع الأموال من أجل الإسراع بخطى تنفيذ المشاريع؛

(هـ) النظر في تقديم دعم مباشر للميزانية، بالاستعانة بالقنوات الحكومية قدر الإمكان، وإدراج عناصر متعلقة ببناء القدرات بصورة منهجية في أنشطتها؛

(و) زيادة الدعم الإنمائي المقدّم للمقاطعات، بما في ذلك في المجتمعات المحلية الريفية، وإشراك السلطات المحلية والمجتمع المدني في هذه الأنشطة؛

(ز) تقديم الدعم المستمر للشرطة الوطنية ولخطة تطويرها للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، مع القيام في الوقت نفسه بزيادة المساعدة المقدّمة إلى القضاء وغيره من المؤسسات الرئيسية المعنية بسيادة القانون؛

(ح) الاستجابة للدعوات الموجهة من كيانات الأمم المتحدة لتمويل الأنشطة الإنسانية التي تلبّي احتياجات أشد الفئات ضعفا، بما في ذلك مَن لا يزالون يعيشون في المخيمات، وكذلك الاستجابة لدعوات تقديم المساعدات الغذائية وتحسين قطاعي الصرف الصحي والرعاية الصحية؛

(ط) دعم أنشطة بناء القدرات التي يقوم بها فريق الأمم المتحدة القطري وبعثة الأمم المتحدة، وتزويدهما بالإمكانيات اللازمة لمواصلة هذه الأنشطة في الأجل المتوسط إلى الطويل.

٥٢ - وعلى وجه الخصوص، تُدعى منظومة الأمم المتحدة إلى القيام بما يلي:

(أ) استعراض الإطار الاستراتيجي المتكامل بهدف تعزيز العمل بنهج ''توحيد الأداء'' في الأنشطة التي يضطلع بها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، والقيام بتخطيط البرامج وجمع الأموال لها وتنفيذها بصورة مدمجة؛

(ب) التخطيط للانتقال السلس فيما يتعلق بعملية دمج عناصر بعثة الأمم المتحدة على نحو يؤدي إلى تأمين المساعدة المستمرة من جانب منظومة الأمم المتحدة في المجالات المتصلة ببناء السلام، مثل الحوكمة وبناء المؤسسات وحقوق الإنسان، والبحث عن الأسلوب الأمثل لدعم الأمم المتحدة لجهود بناء السلام في هايتي، بما في ذلك إمكانية إشراك لجنة بناء السلام، إذا ما طلبت حكومة هايتي ذلك؛

(ج) كفالة حصول المكاتب القطرية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة على ما يلزم من المساندة والدعم المالي من المقر لكي تتمكن من الاضطلاع بأنشطتها بشكل واف في المرحلة الانتقالية؛

(د) زيادة الأنشطة الإنمائية التي تتم خارج بورت - أو - برانس، واتخاذ خطوات محددة لتعزيز قدرات السلطات المحلية والمجتمع المدني في المقاطعات؛

(هـ) تأكيد دورها كعامل معزّز لفعالية المعونة من خلال تقديم الدعم بخدمات الأمانة لمجموعة ''الاثني عشر زائداً''، والمشاركة النشطة في عملية إطار تنسيق المعونة الخارجية.

٥٣ - ويود الفريق أيضاً أن يوجِّه انتباه السلطات الهايتية إلى ضرورة القيام بما يلي:

(أ) اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان إجراء انتخابات مجلس الشيوخ وانتخابات البلديات والانتخابات المحلية دون مزيد من التأخير، وكفالة وجود سلطات محلية شرعية ذات مصداقية ومؤدية لوظائفها بشكل جيد؛

(ب) تحسين التحاور بين فرعي الحكومة التنفيذي والتشريعي بخصوص الميزانية الوطنية بهدف الإسراع بإجراءات اعتمادها؛

(ج) توسيع القاعدة الضريبية وتنمية القدرات اللازمة لإنفاذ تشريعات المالية العامة، إلى جانب الاضطلاع بجهود أخرى لتعزيز الهياكل الإدارية في الوزارات وعلى الصعيد اللامركزي؛

(د) تفعيل إطار المساعدات الخارجية وآلياته بشكل كامل، وفقا لخارطة الطريق التي اعتمدت في وقت سابق من هذا العام، بما في ذلك من خلال إنشاء وحدات التخطيط والدراسات في الوزارات التنفيذية الرئيسية وتوظيف الطاولات القطاعية والمواضيعية التي تقودها الوزارات الهايتية؛

(هـ) الإسراع بخطى الإصلاحات المتعلقة بإدارة المالية العامة وعمليات المشتريات بهدف زيادة الشفافية في تقديم الدعم الإنمائي؛

(و) العمل على تفعيل ديوان المحاسبة والمنازعات الإدارية الأعلى، وإنفاذ القانون الجديد لمكافحة الفساد؛

(ز) تعميق الحوار مع المجتمع المدني، والتعجيل بصياغة مشروع قانون بشأن مركز المنظمات غير الحكومية وعملياتها؛

(ح) مواصلة الاستثمار في البرامج الاجتماعية الرامية إلى الحد من التفاوتات وتقديم المساعدة الإنسانية إلى أشد الناس احتياجا؛

(ط) مواصلة الاستثمار في تعزيز الشرطة الوطنية والجهاز القضائي ونظام السجون والمؤسسات المعنية بإرساء سيادة القانون في هايتي.

المرفق

# برنامج زيارتي الفريق الاستشاري المخصص لهايتي إلى واشنطن العاصمة وهايتي

## زيارة واشنطن العاصمة، ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٤

١٠:٠٠ اجتماع مع ممثلي المؤسسات المالية الدولية

السيد أغوستين آغيري، المدير، الإدارة القطرية لهايتي، مصرف التنمية للبلدان الأمريكية

السيد جوزيف نتاماتونغيرو، اقتصادي أول مختص بهايتي، صندوق النقد الدولي

السيدة ميشيل كين، الموظفة الأولى المعنية بهايتي، البنك الدولي

١٣:٠٠ غداء عمل

المتكلم الضيف: السيد إيان شواب، المدير المعاون لشؤون الدعوة، منظمة الخدمة العالمية لليهود الأمريكيين

١٥:٠٠ اجتماع مع منظمة الدول الأمريكية

مناقشة مع أعضاء المجموعة الأساسية المعنية بهايتي في المنظمة، ومع مديري المنظمة

## زيارة هايتي، ١٢-١٥ أيار/مايو ٢٠١٤

### الاثنين ١٢ أيار/مايو

١٢:٠٠ الوصول إلى مطار توسان لوفرتور الدولي

١٢:٤٥ اجتماع مع السيد رامز الأكبروف، المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية بالنيابة

١٤:٠٠ اجتماع مع السيدة ساندرا أونوريه، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

١٦:٠٠ اجتماع مع السيد دولي بروتس، وزير خارجية هايتي

١٨:٣٠ حفل استقبال تستضيفه الممثلة الخاصة للأمين العام

### الثلاثاء ١٣ أيار/مايو

٩:٠٠ زيارة إلى مخيم داهومي للمشردين داخليا الذي تديره المنظمة الدولية للهجرة

١١:٠٠ زيارة لمدرسة التمريض ومستوصف ولادة إيساي جانتي، وإلى ومركز لصحة الأم

١٥:٣٠ اجتماع مع فريق الأمم المتحدة القطري

١٩:٠٠ عشاء مع مجموعة ”الاثني عشر زائدا“ (الجهات المانحة)

الأربعاء ١٤ أيار/مايو

٨:٠٠ مأدبة فطور مع ممثلي المجتمع المدني

١٠:٠٠ زيارة إلى مشروع لإعادة بناء المساكن يديره مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مورن إيركول

١٢:٠٠ اجتماع مع رئيس هايتي، السيد ميشيل مارتيلي

١٥:٣٠ اجتماع مع السيد سيمون ديوسول ديسرا، رئيس مجلس الشيوخ، وبرلمانيين آخرين

١٩:٠٠ حفل استقبال تستضيفه سفارة كندا

الخميس ١٥ أيار/مايو

٩:٠٠ اجتماع مع السيد لوران لاموت، رئيس وزراء هايتي ووزير التخطيط والتعاون الخارجي

١١:٠٠ جلسة استخلاص معلومات مع المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية بالنيابة

١٣:٠٠ المغادرة إلى نيويورك